A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/11/32
2 April 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية عشرة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية والأمين العام

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء*

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.09-12742 220609 230609

موجز

دعا مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٧/٧ المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى عقد مزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بمشروع المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقة دراسية وتقديم تقرير إلى المجلس لكي يتسنى له اتخاذ قرار يتعلق بسبل المُضي قُدماً لاعتماد مبادئ توجيهية بشأن حقوق الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر.

وهذا التقرير يجمع ويلخص كل المساهمات التي قدمت خلال جولتين من مشاورات الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والتي انتهت إلى عقد حلقة دراسية في جنيف يومي ٢٧ و٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ حضرتها الدول، وتنظيمات المجتمع المدني، وخبراء دوليون، بمن فيهم الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع*، وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين. ويعكس الفرع الثالث من هذا التقرير الآراء المعرب عنها بشأن سبل المضي قُدماً بغية إمكانية اعتماد المبادئ التوجيهية.

وقد كشفت عمليات التشاور النقاب عن توافق في آراء المجيبين واسع النطاق بشأن أهمية إعداد مبادئ توجيهية عن الفقر المدقع وحقوق الإنسان. وتنطوي المبادئ التوجيهية على إمكانات تعزيز تنفيذ قانون حقوق الإنسان الدولي القائم، وأن تجعله هو والسياسة العامة المتعلقة به وثيقي الصلة بالأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع. غير أن مشروع المبادئ التوجيهية الحالي يتطلب العمل في عدد من المجالات. وبصفة خاصة هناك حاجة إلى أن تتطابق اللغة والمصطلحات المستخدمة في مشروع المبادئ التوجيهية بانتظام أكثر مع لغة ومصطلحات قانون حقوق الإنسان الدولي. وتتضمن المواضيع التي تتطلب مزيداً من المناقشة الموضوع المتعلق بدرجة التفاصيل التي ينبغي أن ترد في المبادئ التوجيهية وكيفية تحقيق توازن بين توضيح المعايير والتوجيه التنفيذي، وما إذا توجب أن تعالج المبادئ التوجيهية أسباب الفقر العالمية والهيكلية، وكيفية ذلك.

وعلى الرغم من وجود عدد من الآراء والخيارات المفضلة التي يجب التوفيق بينها، فإن المُدخلات الجماعية المستمدة من المشاورات تكشف النقاب عن التزام واسع النطاق بإحراز تقدم في هذا المشروع.

وفي نهاية الحلقة الدراسية، قدمت حكومة فرنسا اقتراحاً بشأن سبيل المضي قُدماً، وأوصت بأن يفوّض مجلس حقوق الإنسان الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع بإجراء مراجعة لمشروع المبادئ التوجيهية. وقد حظي الاقتراح بدعم جميع المشاركين، وأعربت الخبيرة المستقلة عن استعدادها للاضطلاع بهذه المهمة إذا قرر المجلس ذلك.

---

* يشار إليه فيما بعد بـ"الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع".

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٤
أولاً - آراء عامة بشأن مشروع المبادئ التوجيهية: القيمة المضافة والفائدة العملية والأهلية التقنية من منظور قانوني	٥ -١٥	٥
ثانياً - تعليقات على مضمون مشروع المبادئ التوجيهية	١٦-٥٧	٧
ألف - الديباجة	١٦-٢٤	٧
باء - البند ١	٢٥-٣١	٩
جيم - البند ٢	٣٢-٥٤	١٠
دال - البند ٣	٥٥-٥٧	١٦
ثالثاً - المناقشة المتعلقة بالسبيل للمضي قُدُماً	٥٨-٦٠	١٦

Annexes

		Page
I.	List of respondents	18
II.	List of participants in the seminar held on 27 and 28 January 2009 in Geneva	21

مقدمة

١- في عام ٢٠٠١، شددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ القواعد والمعايير القائمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الفقر المدقع. واستجابة لذلك، أسندت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان إلى فريق خبراء مخصص مهمة إعداد مشروع مبادئ توجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان أُحيل إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية المعقودة في عام ٢٠٠٧. ووفقاً لدعوة وجهها مجلس حقوق الإنسان في القرار ٢/٢، عممت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشروع المبادئ التوجيهية للحصول على آراء الدول، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية، وهيئات معاهدات الأمم المتحدة، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، لا سيما تلك التي يعرب فيها الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع عن آرائهم، وغيرهم من أصحاب المصلحة.

٢- وأتاح تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٧/٧، والجولة الثانية للمشاورات فرصة للاستماع إلى مزيد من آراء أصحاب المصلحة المعنيين بشأن مشروع المبادئ التوجيهية. وقد دُعي المجيبون إلى النظر في السؤالين التاليين: (أ) القيمة المضافة والفائدة العملية لمشروع المبادئ التوجيهية في المساعدة على تنفيذ قواعد ومعايير حقوق الإنسان القائمة في سياق مكافحة الفقر المدقع؛ (ب) الفائدة القانونية التقنية لمشروع المبادئ التوجيهية من منظور قواعد ومعايير حقوق الإنسان القائمة.

٣- وتمخضت عن جولتي المشاورات في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ تعليقات هامة يتعذر إيرادها بالكامل في هذا التقرير. وبينما كان لبعض هذه التعليقات طابع عام، يتراوح بعضها الآخر بين تعليقات بشأن إجراء تعديلات لغوية محددة في تعقب التغييرات، وتعليقات بشأن صياغات بديلة، أو حتى اقتراح إدراج فقرات إضافية.

٤- وانتهت هذه المشاورات بعقد حلقة دراسية يومي ٢٧ و٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في جنيف حضرها الدول، وتنظيمات المجتمع المدني، والخبراء الدوليين، بمن فيهم الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وبينما تنعكس المدخلات التي تم تجميعها في مشاورة عام ٢٠٠٧ في تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان بشأن مشروع المبادئ التوجيهية (A/HRC/7/32)، فإن سرداً أكثر تفصيلاً للآراء والتعليقات يرد في ورقة المعلومات الأساسية التي تم إعدادها للحلقة الدراسية وفي الاستعراض التقني الختامي للعملية. وقد أوكلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مهمة إعداد هاتين الدراستين[(١)] إلى خبيرة استشارية مستقلة هي الدكتورة مارغو سالومون، من كلية لندن للعلوم الاقتصادية والسياسية.

---

(١) هاتان الورقتان، المقصود بهما أن تكونا وثيقتين مرجعيتين للاستعراض المقبل لمشروع المبادئ التوجيهية، ولا تعكسان بالضرورة آراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان ولا آراء منظمة الأمم المتحدة ولا آراء المستشارة.

أولاً – آراء عامة بشأن مشروع المبادئ التوجيهية: القيمة المضافة والفائدة العملية والأهلية التقنية من منظور قانوني

٥- ساد الرأي على نطاق واسع بأن مشروع المبادئ التوجيهية ينطوي على إمكانات النهوض بأهداف قانون حقوق الإنسان الدولي. وأعرب جميع المجيبين – من حكومات ومنظمات غير حكومية وغيرها من أصحاب المصلحة – عن تأييدهم لوضع مبادئ توجيهية في هذا المجال وأشاروا إلى أنها تمثل، بشكل عام، إطاراً مناسباً لوضع تدابير وأنشطة ترمي إلى معالجة الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم. ولهذه المبادئ التوجيهية، كما لاحظت الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، أهمية خاصة لأنه لا توجد وثيقة واحدة في مجموعة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تعالج تحديداً حقوق أو احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع. وذكّر ألبرتو ج. دومو، سفير الأرجنتين ونائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، عند افتتاح الحلقة الدراسية، بقراري المجلس ٢/٢ و٢٧/٧، اللذين يؤكدان على أن المجلس يولي الأولوية لتطبيق قانون حقوق الإنسان الدولي في مكافحة الفقر المدقع.

٦- وكرر السيد جديسلاف كيدجيا، وهو عضو تم تعيينه حديثاً في لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الرأي الذي أعرب عنه غيره من المجيبين عندما أوصى بضرورة إيضاح الطابع والأهداف المحددة للوثيقة قبل مناقشة قيمتها المضافة[٢]. ويمكن النظر إلى الوثيقة إما كمبادئ توجيهية تتعلق بحقوق الإنسان للفقراء تجمع معايير حقوق الإنسان ذات الصلة وتطبقها بحسب السياق، أو كمبادئ توجيهية بشأن صياغة إطار تشغيلي للقضاء على الفقر أو كليهما.

٧- ولاحظ ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً أن المبادئ التوجيهية سيكون لها قيمة مضافة بقدر ما تبيّن أيضاً، وإضافة إلى إعادة بيان الضمانات القائمة، جوانب محددة للحقوق التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع وتتصدى للعقبات التي تحد، عملياً، من التمتع بحقوق الإنسان. واقترح البروفيسور فاوتر فاندهول من جامعه انتويرب، أن تنص المبادئ التوجيهية على سرد تحليلي يوضح كيف ومتى تعجز حقوق الإنسان عن معالجة حالات الفقر المدقع. وأوصى مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء بأن القيمة المضافة الفعلية تتأتى من وصف العقبات المحددة التي يواجهها من يعيش في حالة فقر مدقع من الأشخاص والمجتمعات، لكي يتسنى تقديم التوجيه إلى الدول بشأن القضاء على هذه العقبات. وقد تم في الحلقة الدراسية توافق آراء واضح يتعلق بالحاجة إلى وثيقة تتسم بمزيد من الطابع التنفيذي وتكون موجهة نحو العمل، ويسهل الوصول إليها، على نحو ما ذكرته حكومات كندا وفرنسا والفلبين وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية[٣]، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين وهيئات عديدة أخرى.

---

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفاوتر فاندهول.

(٣) المشار إليه فيما بعد باسم "المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة".

٨- وربما يهدف اعتماد مشروع المبادئ التوجيهية أيضاً إلى توعية الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع والسكان عموماً بحقوقهم واستحقاقاتهم. وقد أعربت حكومة الأرجنتين عن دعمها لاعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان للقضاء على الفقر المدقع، وأكدت على أن إعمال "الحقوق الأساسية" هو مسألة عدالة لا صدقة. وتمثل الغرض من التوافق في الآراء الذي انعكس في الرسالة المشتركة لعام ٢٠٠٨ التي قدمتها إحدى عشر منظمة غير حكومية في الإطراء على نهج حقوق الإنسان إزاء الحد من الفقر الذي اعتمد في مشروع المبادئ التوجيهية، ولا سيما الطريقة التي تعالج بها هذه المبادئ التوجيهية عملية القضاء على الفقر، لا التصدي لنتيجته فحسب[٤].

٩- أعرب البروفيسور آرنيه توستينسن، رئيس معهد ميشلسن، والبروفيسور كامليوا بيريز بوستيلو من الجامعة المستقلة لمدينة مكسيكو، وفاوتر فاندنهول، عن آرائهم التي مفادها أن مشروع المبادئ التوجيهية بصيغته الحالية لا يعالج بما يكفي الظاهرة الهيكلية للفقر المدقع في سياق عام. وكررت حكومتا الجمهورية العربية السورية ومصر خلال الحلقة الدراسية أنه ما لم يؤخذ في الاعتبار دور التعاون الدولي، فإن الوثيقة ستصبح أداةً للعمل على المستوى الوطني لا غير، مع احتمال إهمال مسؤوليات هامة على المستوى الدولي. ومع ذلك أعربت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، عن قلقها من أن التركيز الذي يتجاوز الحدود الإقليمية قد يجعل تأثير المبادئ التوجيهية محلياً أقل مباشرة، على الرغم من أنها تدعم الاحتفاظ في مشروع المبادئ التوجيهية بالأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي والجهات الفاعلة من غير الدول.

١٠- وينطوي مشروع المبادئ التوجيهية على إمكانات التحوّل إلى أداة ضغط مفيدة لتنظيمات المجتمع المدني لتشجيع الدول على الإدراك الكامل لحقوق الذين يعيشون في فقر مدقع. ورأت اللجنة التونسية العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدد من المجيبين الآخرين[٥] أن تنفيذ المبادئ التوجيهية هو بمثابة أداة جديدة للدعوة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر، بالاستناد إلى إطار قانوني مشترك جديد. وذكرت حكومة المكسيك في هذا الصدد أنها تأمل في أن ترى المبادئ التوجيهية تقدم التوجيه للوفاء بالالتزامات بموجب الأهداف الإنمائية للألفية التي لها أهمية خاصة لحقوق السكان الذين يعيشون في حالة فقر. أما بالنسبة إلى جميع معايير حقوق الإنسان، فإن إدراج المبادئ التوجيهية في المشروع سيساعد في ضمان تطبيقها على المستوى المحلي.

١١- وفي المشاورة بشأن مشروع المبادئ التوجيهية التي جرت مع أشخاص يعيشون في حالة فقر مدقع، أكد المجيبون أهمية اعتراف السلطات بهم، وينبغي مراعاة لذلك وضع البرامج والسياسات بمشاركتهم[٦]. وأكدوا أن من الضروري للأشخاص الذين يشغلون مناصب المسؤولية أن يجتمعوا بالفقراء نساءً ورجالاً وأن يتحدثوا معهم بغية كسب ثقتهم وإشراكهم في إيجاد الحلول. وبالتالي فإن هناك قيمة مضافة أخرى للمبادئ التوجيهية هي الشعور بالكرامة الشخصية للإنسان التي تأتي من الاعتراف بقدره.

---

(٤) الطائفة البهائية الدولية؛ مؤسسة كاريتاس الدولية؛ التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين؛ منظمة الفرانسيسكان الدولية؛ المكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة؛ المجلس الدولي للمرأة؛ الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين؛ الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع؛ الاتحاد اللوثري العالمي؛ الحركة الدولية للطلبة الكاثوليك؛ المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب؛ المشار إليها فيما بعد باسم مشاورة المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٨.

(٥) حكومة آيرلندا، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع وجوزيف إنغرام.

(٦) قامت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، بتنظيم هذه المشاورة. وجاء في تقريرها أنها التمست آراء أشخاص يعيشون في فقر مدقع في فرنسا وبيرو وبولندا والسنغال وسويسرا وتايلند.

١٢- وساد شعور قوي بين المجيبين، مثل حكومات فرنسا وسويسرا وتركيا والخبير المستقل المعني بآثار الديون الأجنبية وما يتصل بها من الالتزامات المالية الدولية الأخرى للدول على التمتع الكامل بحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٧]، بوجوب ألاّ يكون الغرض هو إيجاد معايير جديدة لحقوق الإنسان بل أن يعكس بدلاً من ذلك معايير حقوق الإنسان القائمة بشكلها المنطبق على الفقر المدقع. وشدد جميع المجيبين تقريباً على الحاجة إلى ضمان صياغة المبادئ التوجيهية بشكل يتمشى مع اللغة والمصطلحات والمبادئ المتفق عليها الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والتي تمت صياغتها بالاستناد إلى الفقه القانوني (مثال ذلك التعليقات العامة).

١٣- وعلق المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة وعدة مجيبين آخرين على الإشارات المفرطة إلى القانون الجنائي[٨] وتساءلوا عن استخدام لغة القانون الجنائي في بعض الحالات، وهو أمر قد يردع الأشخاص من اتخاذ إجراءات لضمان الإعمال التدريجي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

١٤- وذكر الخبير المستقل المعني بالديون الأجنبية في العرض الذي قدمه في الحلقة الدراسية، أنه ينبغي أن يوضّح مشروع المبادئ التوجيهية ضرورة عدم تفسير هذه المبادئ التوجيهية على أنها تحدّ من الحقوق المعترف بها في قانون حقوق الإنسان الدولي أو تبدّلها أو تحل بها على أي نحو آخر. وحث مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء على توخي قدر بالغ من الحيطة لضمان أن لا تقر المبادئ التوجيهية، دون قصد، معياراً أدنى من المعايير المستقرة في صكوك أخرى.

١٥- وألمح عدد من المجيبين إلى أنه يمكن تحسين هيكل مشروع المبادئ التوجيهية. وينبغي أن يولي هيكل مشروع المبادئ التوجيهية اهتماماً أكبر لبعض المبادئ المترسخة في قانون حقوق الإنسان الدولي ذات الأهمية المركزية في المبادئ التوجيهية، مثل إيلاء الأولوية لأهم المجموعات المستضعفة، والإعمال التدريجي، ومجموعة الالتزامات الدنيا[٩]، والمبادئ المتعلقة بأقصى الموارد المتاحة وشرط عدم التراجع والمبادئ التي يعكسها بالفعل مشروع المبادئ التوجيهية.

ثانياً - تعليقات على مضمون مشروع المبادئ التوجيهية

ألف - الديباجة

١٦- اقترحت عدة منظمات غير حكومية أن من المناسب إدراج إشارات محددة في الديباجة إلى صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، إلى جانب الصكوك القليلة المشار إليها. واقترح كاميلوا بيريز بوستيو أن يشار بصراحة أكثر إلى مواد منها المواد ٢٢ و٢٥ و٢٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

---

(٧) يشار إليه فيما بعد باسم "الخبير المستقل المعني بالديون الأجنبية".

(٨) لجنة حقوق الإنسان لجنوب أفريقيا، وزدزيسلاو زيدزيا، وفاوتر فاندينهول وجوزيف إنغرام.

(٩) إدوارد أندرسون، وديفيد غوردن، وجزيف إنغرام وفاوتر فاندنهول.

١٧- كما لوحظ عدم الإشارة في الديباجة إلى أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية[١٠] ولا إلى عدد من الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك مبادئ المفوضية السامية لحقوق الإنسان والخطوط التوجيهية لنهج يقوم على حقوق الإنسان إزاء استراتيجيات الحد من الفقر[١١] والعمل ذي الصلة الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الوكالات في هذا المجال. وأوصت حكومة المكسيك بالإشارة صراحة إلى الهدف رقم ١ بسبب تركيزه على القضاء على الفقر المدقع والجوع.

١٨- واقترح المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية[١٢] أنه ينبغي الإشارة تحديداً في الديباجة إلى مسألة فقر الشعوب الأصلية نظراً إلى تفردها واستفحالها.

١٩- واقترحت حكومة الفلبين الدعوة إلى مواصلة التعاون الدولي واتخاذ إجراء حاسم للقضاء على الفقر المدقع لا على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى دون الوطني أيضاً.

حقوق الإنسان والفقر المدقع: حقوق الفقراء (مقدمة)

٢٠- أشار عدد من المجيبين إلى أن مفاهيم الفقر المدقع، والفقر الأساسي، والاستبعاد الاجتماعي غير معرّفة في مشروع المبادئ التوجيهية وأن هذه السهوات يجب تداركها. ومع ذلك أعرب بعض المجيبين[١٣] عن رأيهم في أن إدراج تعريف عام للفقر سيكون هاماً بالنسبة إلى فهم وتفسير النص، وفي ضرورة صياغته بصورة واضحة ومفهومة بشكل مناسب. وفي الحلقة الدراسية، دعا البروفيسور بيتر تاونزند من كلية العلوم الاقتصادية والسياسية بجامعة لندن إلى المضي نحو اتخاذ تدبير دولي أو تعريف للفقر من خلال استخدام إطار حقوق الإنسان الدولية، الذي يقدم، في رأيه، سبيلاً للقيام بذلك. بل إن المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة اقترح إدراج مؤشرات في مشروع المبادئ التوجيهية كشرط إلزامي للدول بأن تقوم بالمراقبة وتضطلع بالمسؤولية. كما أشار جوزيف إنغرام الممثل الخاص السابق للبنك الدولي لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، إلى أنه لا يمكن تحقيق المراقبة والمساءلة دون إشارة صريحة لمبدأ الإعمال التدريجي الذي يفتقد إليه حالياً مشروع المبادئ التوجيهية.

٢١- وذكرت حكومتا الأرجنتين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، واللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان (فرنسا) أن الفقر المدقع انتهاك للحقوق الأساسية وأنه عامل يؤدي إلى زيادة حدة التمييز. على أنه كان من رأي حكومة المكسيك أن الفقر المدقع هو انتهاك لكرامة الإنسان، بينما ذكرت حكومة فنلندا أن الفقر في حد ذاته ليس انتهاكاً لحقوق الإنسان بل إن أسباب ونتائج الفقر المدقع غالباً ما تشكل انتهاكات لمختلف حقوق الإنسان. وفي الحلقة الدراسية، أشارت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع إلى أن مسألة ما إذا كان الفقر

---

(١٠) زدزيسلاو زيدزيا.

(١١) قام كل من بول هنت ومانفريد نواك صدّيق عثماني بصياغة هذه المبادئ التوجيهية.

(١٢) يشار إليه فيما بعد باسم "المقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين".

(١٣) حكومتا اليونان والفلبين والمجتمع البهائي الدولي ومشاورة المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٨، وكمال صديقي، وإدوارد إندرسون.

يشكل في حد ذاته انتهاكاً لحقوق الإنسان ليس موضوعاً سهلاً واقترحت أن يؤكد مشروع المبادئ التوجيهية، بدلاً من ذلك، كيفية تطبيق حقوق الإنسان على الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.

٢٢- واقترحت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع أنه ينبغي النص في الفقرة ٣ على عدم التمييز وبالتالي تبرير الإشارات في مواضع أخرى في مشروع المبادئ التوجيهية وجعلها متسقة بحيث يصبح عدم التمييز العامل المشترك بينها. ولاحظ مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء أن هذه العملية تشكل فرصة فريدة للاعتراف بشكل قاطع بالفقر على أنه أساس للتمييز، وبالتالي إثراء القانون الدولي *المحرز* في هذا المجال.

٢٣- واقترحت حكومة سويسرا والسيد جديسلاف كيدجيا الإشارة في الفقرة ٥ إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٢٤- واقترح جوزيف إنغرام إدراج توصية بأن تحدد عمليات التحليل الاقتصادي والقطاعي القطرية التي تُجريها الحكومات و/أو المؤسسات المانحة (مثال ذلك المؤسسات المالية الدولية) صراحة الشرائح الأفقر والشرائح الأكثر تهميشاً في المجتمع وكما اقترح أن تعالج استراتيجيات التنمية الوطنية أو الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر من باب الأولوية حاجات الفئات الأفقر باعتبارها مسألة أولوية.

باء – البند ١

مشاركة الفقراء

٢٥- شدد العديد من المجيبين[١٤] والمشاركين في الحلقة الدراسية[١٥] بوجه عام على أن يورد البند الفرعي المتعلق بمشاركة الفقراء بصراحة المزيد من الإشارات الصريحة إلى مشاركة مجموعات محددة، بمن فيها الشعوب الأصلية والقبلية، ومجموعات الأقليات، وذوو الإعاقة، وكبار السن والمهاجرون والنساء والفتيات، إلخ.

٢٦- وقدم بيتر تاونزند، من منظمة "كير" الدولية، واللجنة البرلمانية الأوكرانية لحقوق الإنسان، ملاحظات محددة عن مشاركة المرأة. ومع ذلك، لاحظت أمانة جماعة المحيط الهادئ أن تأنيث الفقر ومشاركة المرأة في استراتيجية مكافحة الفقر موضوعان مختلفان وينبغي عدم إدراجهما معاً في الفرع المتعلق بالمشاركة. كما اقترحت إدماج الاعتراف بتأنيث الفقر في الوثيقة بأسرها.

٢٧- ودعت مؤسسة التنوير العالمي إلى مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع مشاركة كاملة وفعالة في كل الأنشطة التي تهمهم وفي برامج القضاء على الفقر المدقع. وأبرز جوزيف إنغرام ضرورة المشاركة في مرحلتي الرصد والتقييم. أمّا حكومة فنلندا فأبرزت الحاجة إلى الإشارة في البند الفرعي المتعلق بمشاركة الفقراء إلى أن من الضروري أن يتمتع الأشخاص الأكثر فقراً في الحق في إعلامهم بحقوقهم والتزامات حكوماتهم بإعمال هذه

---

(١٤) المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية، وحكومة كوستاريكا، ومشاورة المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٨.

(١٥) حكومة إكوادور والبيان الذي تلي بالنيابة عن الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات.

الحقوق. وفي الحلقة الدراسية، كررت الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين الإعراب عن الحاجة إلى وصف الظروف اللازمة للمشاركة المجدية لتجنّب مشاركة رمزية أو التلاعب في المشاركة.

٢٨- ولاحظت حكومة جورجيا أنه ينبغي أن تكون مشاركة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في برامج القضاء على الفقر المدقع مشاركة طوعية.

التمييز والوصم

٢٩- لاحظ العديد من المجيبين بمن فيهم نائب رئيس النيابة العامة في المحكمة العليا (فرنسا) ورئيس لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة سابقاً، الحاجة إلى أن تكون اللغة المستخدمة في المبادئ التوجيهية متسقة مع اللغة التقليدية للمساواة وعدم التمييز. وفي الحلقة الدراسية، أصرّت حكومة بوليفيا، والخبير المستقل المعني بالديون الخارجية، والمقرر الخاص المعني بالحق في الحياة على ضرورة التمييز بين مفهومي الوصم وهو استنتاج المجتمع ومفهوم التمييز الذي هو استنتاج القانون.

٣٠- وفيما يتعلق بوصم الفقراء، ألمح الاتحاد الدولي للمرشدين الاجتماعيين إلى أن بعض المظاهر الخارجية أو بعض أنماط السلوك، بما في ذلك السرقة، والاعتداء وغيره من أشكال العنف، لا تصف بصورة حصرية الفقراء أو الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع. واقترحت لجنة تكافؤ الفرص لهونغ كونغ أنه يجب بصفة خاصة إدانة الوصم المستند إلى الوضع الاجتماعي والدخل. وأشارت لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان إلى أن مشروع المبادئ التوجيهية لا يحدد الكيان المسؤول عن معاقبة الأشخاص الذين يمارسون التمييز. وأشارت حكومتا كوستاريكا والمكسيك ومنظمة "كير" الدولية إلى ما لوسائل الاتصالات ونظم التعليم من تأثير في عمليتي التمييز والوصم.

٣١- ولاحظت حكومة الفلبين أن بالإمكان توسيع نطاق الفقرة ١٢ لتتضمن بياناً عن العمل الإيجابي.

جيم – البند ٢

ترابط الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة

٣٢- لاحظت مؤسسة التنوير العالمي أنه ينبغي أن تتضمن الفقرة ١٤ إشارة إلى كل حقوق الإنسان التي هي أيضاً "مترابطة"، على النحو المنصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا. وذكر أرني توستنسن، أن التسليم بتماسك نظام حقوق الإنسان لا يعني تجاهل أوضاع الحياة اليومية الحقيقية التي لا بد فيها من عمليات مقايضة صعبة. وينبغي أن يوفر مشروع المبادئ التوجيهية توجيهاً عن كيفية التمكن من القيام بمثل هذه المقايضة.

الحقوق المدنية والسياسية

٣٣- وفي الحلقة الدراسية أشارت حكومة فرنسا، إلى ضرورة التوسع بصورة أكثر في البند الفرعي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية لتجنب الإيحاء بأن محاربة الفقر المدقع أمر لا صلة له إلا بالتصدي للحقوق الاقتصادية

والاجتماعية. وأكد الخبير المستقل المعني بالديون الخارجية أن من شأن المعاملة التي لا تقوم على المساواة أن تقوض أهمية مبدأ عدم تجزئة الحقوق. وأشارت منظمة العمل الدولية وجوزيف إنغرام إلى أن من الضروري التوسع في مفهوم حرية تشكيل الجمعيات وتوفير توجيهات وتقديم توجيه محدد بشأن كيفية إزالة العقبات التي تحول دون إنشاء منظمة للدعوة والدعوة الذاتية.

٣٤- وعند التشاور مع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بشأن مشروع المبادئ التوجيهية، كانت من بين الحقوق التي اعتُبرت أنها ذات أهمية خاصة، "الحق في حيازة وثائق مواطنة رسمية". كما اقترح الاتحاد الدولي للمرشدين الاجتماعيين، والمنظمة الدولية لمساعدة كبار السن، والوكالة الدولية لإنقاذ البصر، زيادة التوسع في الفرع المتعلق بالحق في حيازة هوية شخصية والإشارة بصفة خاصة إلى حق المرأة في حالات الأسر المعيشية التي تترأسها امرأة، والأطفال الذين يتم التخلي عنهم، أو الأطفال غير المصحوبين.

٣٥- ولدى التشاور مع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بشأن مشروع المبادئ التوجيهية، طلب المشاركون قدراً أكبر من التركيز في مشروع المبادئ التوجيهية على الحق في المعيشة كأسرة. وبالمثل، رأت حكومة بلجيكا أنه ينبغي صياغة الفقرة ١٦ بتفصيل أكبر لمعالجة الحقوق المشار فيها معالجة أفضل (الحقوق المتعلقة بالخصوصية والحياة الأسرية).

الحق في العدالة

٣٦- أوصت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع بتعديل عنوان البند الفرعي المتعلق بالحق في العدالة بحيث تصبح "الوصول إلى العدالة وإقامة العدل والمساواة أمام القانون".

٣٧- ونوّهت اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان (فرنسا) بالبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي تم اعتماده مؤخراً واعتبرته بمثابة تطور هام للغاية في تعزيز الاحتكام إلى القضاء بشأن جميع حقوق الإنسان. وقد أشار الاتحاد الدولي للمرشدين الاجتماعيين والخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان إلى الحاجة إلى إدراج إشارة إلى البروتوكول الاختياري في مشروع المبادئ التوجيهية والفقر المدقع. وبالمثل اقترحت حكومة فنلندا زيادة التأكيد في مشروع المبادئ التوجيهية على إمكانية الاحتكام إلى القضاء على أساس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصى كمال صديقي، وهو عضو في لجنة حقوق الطفل، بإدراج حكم يعالج العدالة التي تراعي أوضاع الفقراء، معالجة فعالة، على مستوى القاعدة الشعبية، لأن نظام العدالة الرسمي هو نظام باهظ التكلفة بالنسبة إلى الفقراء. ولاحظ المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية أنه ينبغي أن تُتاح للأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع الفرصة أيضاً للوصول إلى النظم القانونية التقليدية/العرفية.

٣٨- ولوحظ أن المادة ٤٠ تنص على المساعدة القانونية المجانية ولكنها لا تتصدى للموضوع الهام المتعلق برسوم المحاكم في الدعاوى الجنائية، التي غالباً ما لا يستطيع الفقراء تحمّلها. واقترحت حكومة بلجيكا ومشاورة المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٨ الإشارة صراحة إلى التزام الدولة والنظام القضائي بتوفير إمكانية الانتصاف أمام المحاكم.

٣٩- وأشار جوزيف إنغرام إلى الحق في الحصول على المعلومات في سياق برامج الحد من الفقر. وأوصى المقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية بأن تشير المبادئ التوجيهية إلى إتاحة البرامج التعليمية والإعلامية عن الحقوق والإجراءات القضائية، بلغات السكان الأصليين، أو بلغات الأقليات من السكان. واقترح بعض المشاركين[١٦] أن تهدف البرامج التدريبية المشار إليها في الفقرة ٤١ أيضاً تدريب موظفي الشرطة والموظفين المدنيين المسؤولين عن إنفاذ القانون.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٠- أشار العديد من المجيبين إلى انعدام الإشارة في البند ٢ إلى بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وأشار مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء وأمانة جماعة المحيط الهادئ إلى أنه على الرغم من إيلاء الاهتمام بالحقوق في امتلاك الأرض، ولا سيما في البند الفرعي المتعلق بالحق في الغذاء، فإن هناك حاجة إلى تكريس مادة فرعية منفصلة في مشروع المبادئ التوجيهية لهذا الموضوع، لا فيما يتعلق بحقوق الشعوب الأصلية فحسب، بل وكذلك، حسب رأي المجيب الأخير، فيما يتعلق بالمرأة. ودعا كمال صديقي إلى إدراج الحق في الحصول على ائتمان. وقال إن الحصول على الائتمان بشروط ميسَّرة ينبغي أن يشكل حقاً أساسياً للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

٤١- وركّز عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والأكاديميين على إسقاط ذكر الحق في الضمان الاجتماعي، ووصفوه بأنه إسقاط صارخ ولاحظ البروفيسور دافيد غوردون، من جامعة بريستول أيضاً عدم إدراج أية إشارة إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ بشأن الضمان الاجتماعي. واقترحت المنظمة الدولية لمساعدة المسنين (HelpAGE International) والوكالة الدولية لإنقاذ البصر (Sightsavers International) إدراج إشارات إلى أن من الضروري أن توفر الدول للأشخاص الفقراء غير القادرين على دفع اشتراكات منتظمة في نظم التأمين الوطنية أو نظم المعاشات التقاعدية القائمة على مساهمات، دخلاً منتظماً يمكن التنبؤ به في شكل تحويلات نقدية غير قائمة على دفع الاشتراكات، لتأمين مستوى معيشي لائق لهم، وأن يُطلب إلى الدول غير القادرة على دفع مثل هذه المبالغ أن تلتمس المساعدة من المجتمع الدولي. كما لاحظ كاميلو بيريز بوستيللو أهمية الإشارة إلى الحق في مستوى معيشي لائق.

الحق في الغذاء

٤٢- أشار مجيبون متعددون[١٧] إلى أن الصياغة الواردة في الفقرة ٢٠ بشأن الحق في الغذاء ينبغي أن تكون منسجمة مع التعليق العام رقم ١٢(١٩٩٩) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع المبادئ التوجيهية الطوعية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني. وقدم كل من المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، وحكومة كولومبيا، والمدافع عن

---

(١٦) الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع؛ واللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس.

(١٧) منظمة الأغذية والزراعة، ومشاورة المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٨، وكريستوف غولاي.

الشعب في رومانيا وسارا زيدي أيضاً بعض الاقتراحات المحددة بشأن صياغة الحق في الغذاء في مشروع المبادئ التوجيهية.

٤٣- وفضلاً عن ذلك، أبدت حكومتا سويسرا وفنلندا، وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، والمقرر الخاص المعني بالشعوب الأصلية، وكمال صديقي، ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، والمنظمة الدولية لإنقاذ البصر وفولونتاري نيل موندو، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية، تعليقات محددة بشأن قضايا مثل الاعتراف بحقوق الملكية فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وأمن حيازة الأرض وغيرها من الموارد الطبيعية، والتمييز والعنف ضد العاملات في المزارع، والاعتراف بالاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات فيما يتعلق بالحق في الغذاء (أي خلال الحمل)، ومنع توزيع الغذاء في شكل تمييزي في حالة الاستجابة الإنسانية، والحاجة إلى المشاركة النشطة في البرامج الإنسانية والمسؤوليات الدولية في أوقات الكوارث الطبيعية.

الحق في الصحة

٤٤- أوصت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع، واللجنة التونسية السامية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بتعديل عنوان البند الفرعي المتعلق بالحق في الصحة لكي يصبح كالآتي: "الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية". وأعربت حكومة فنلندا عن أملها في إدراج مبادئ توجيهية تشغيلية أكثر تحديداً لكي تستخدمها الحكومات. وتحقيقاً لهذه الغايات، يجوز أن يشير البند الفرعي بشأن الحق في الصحة إلى مستوى أدنى من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينبغي أن تخصصه الدول للرعاية الصحية. ووفقاً لما ذكرته منظمة الصحة العالمية في الحلقة الدراسية، فإن رسوم الاستخدام هي إحدى العوائق الرئيسية التي تحول دون وصول الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر إلى الرعاية الصحية؛ ولذلك، ينبغي إتاحة مجموعة دنيا من الخدمات الصحية المجانية التي تتضمن تنظيم الأسرة، وصحة الأمهات، ورعاية الطفل مجاناً، على النحو الذي تشير إليه اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٥- وقدم المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة صياغة بديلة تجعل الفقرات المتعلقة بالحق في الصحة أكثر اتساقاً مع المعايير الدولية القائمة والتعليق العام رقم ١١ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقدَّم اقتراحات عملية بشأن قضايا مثل الحق في تكوين جمعيات، والوصم، والتعاون الدولي في مجال تقديم المساعدة.

٤٦- وفضلاً عن ذلك، أبدت حكومات بلجيكا وكولومبيا وفنلندا والفلبين ولجنة الفرص المتكافئة في هونغ كونغ ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان والمفوض البرلماني الأوكراني لحقوق الإنسان، وكمال صديقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والرابطة الدولية لمساعدة المسنين، والوكالة الدولية لإنقاذ البصر، والاتحاد الدولي للمرشدين الاجتماعيين، وغيرها من الجهات، تعليقات محددة بشأن قضايا مثل إيلاء الأولوية للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في كل الخدمات الصحية، وحماية حقوق المرأة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، والإشارة بصورة صريحة إلى الرعاية الصحية التي يمكن تحمُّل تكاليفها (أو المجانية)، والمساعدة الدولية، ومشكلة الاتجار بالأعضاء البشرية، وضرورة قيام الدولة بتنظيم تقديم الخدمات الخاصة.

الحق في الحصول على مياه الشرب

٤٧- اقترح الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ومركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء، بأن يوصف الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة بأنه "الحق في الحصول على المياه والصرف الصحي" وبأن تتم صياغته بشكل يتمشى مع التعليق العام رقم ١٥ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع مشروع المبادئ التوجيهية لإعمال الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الذي وضعته اللجنة الفرعية[١٨]. واقترحت حكومة إيطاليا ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان أن يضع في الاعتبار التقرير الأخير الصادر عن المفوضة السامية لحقوق الإنسان بشأن نطاق ومضمون التزامات حقوق الإنسان ذات الصلة بالحصول العادل على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي وفقاً للصكوك الدولية لحقوق الإنسان (A/HRC/6/3)، وأكدت أهمية الحق في الحصول على مياه الشرب كحق قائم بنفسه من حقوق الإنسان وكحق يعود بالنفع العام للجميع[١٩].

٤٨- وأثارت حكومات كولومبيا وجورجيا والفلبين وسويسرا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية مسائل تتعلق بالحصول على المياه ورسومها، مقابل توفير هذه الخدمات "مجاناً"، بما في ذلك في حالات الكوارث الطبيعية والفيضانات، والحاجة إلى تناول حقوق بيئية أوسع نطاقاً في مشروع المبادئ التوجيهية.

الحق في الإسكان

٤٩- فيما يتعلق بمشروع المبادئ التوجيهية ككل، يحتاج البند الفرعي المتعلق بالحق في السكن إلى أن يكون متسقاً مع معايير وصياغة حقوق الإنسان الدولية المعمول بها. واقترحت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع أن يشير عنوان البند الفرعي إلى الحق في "سكن لائق". وأكد مركز حقوق الإسكان وحالات الإخلاء أن النص الحالي يشكِّل خروجاً جذرياً على الحق في إسكان لائق على النحو المعترف به حالياً في القانون الدولي.

٥٠- وفضلاً عن ذلك، أعرب مجيبون آخرون[٢٠] عن أملهم في إيراد إشارات أكثر عدداً وتحديداً بشأن قضايا مثل حالات الإخلاء القسري، وهدم المستوطنات غير الرسمية وضمان الحيازة في مثل هذه المستوطنات، وحقوق المرأة في الإرث. إلاّ أن حكومة جورجيا لاحظت أنه سيكون من الأنسب للدول أن تؤدي دوراً ميسِّراً في تعزيز

---

(١٨) اقترحت حكومة سويسرا نفس الشيء في الحلقة الدراسية.

(١٩) دعا كل من مركز حقوق الإنسان في جامعة بادوفا، فولونتاري نيل موندو، والربطة الإيطالية للمنظمات غير الحكومية، أيضاً إلى نفس الشيء.

(٢٠) حكومتا الفلبين وبلجيكا، والاتحاد الدولي للمرشدين الاجتماعيين، ومنظمة "كير" الدولية ولجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان.

وصول الفقراء إلى السكن بدلاً من أن تكون ملزِمة بضمان ذلك، ولا سيما في بلدان تعاني من اقتصادات ضعيفة أو تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

الحق في التعليم وفي الثقافة

٥١- أوصت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع بتعديل عنوان المادة الفرعية المتعلقة بالحق في التعليم وفي الثقافة لتصبح "الحق في التعليم والحق في المشاركة في الحياة الثقافية". وبالإضافة إلى ذلك، اقترحت حكومات بلجيكا واليونان وسويسرا والفلبين واللجنة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في تونس إدراج أحكام محددة بشأن " الشباب" و"الرياضة"، ومكافحة التسرب من الدراسة، وحصول المهاجرين وذوي الإعاقات، والنساء والفتيات وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى جميع مستويات التعليم، وحقهم في حماية ثقافاتهم وهوياتهم، وتقديم تعريف أوسع نطاقاً للثقافة يتمشى مع تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٤.

٥٢- ولاحظ جوزيف إنغرام النقص الذي يشوب مشروع المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بمعالجة أوضاع الفتيات ولا سيما فيما يتعلق بحقهن في الحصول على التعليم على قدم المساواة مع الفتيان. ولاحظ ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً الحاجة إلى التصدي إلى ما يصفه بأنه العقبة الأولى أمام الفقراء؛ أي مسألة الرسوم الدراسية وتكاليف الكتب المدرسية، والزي الموحد، إلخ. ومن شأن برامج تتعلق مثلاً بتوفير الوجبات الغذائية المدرسية أو اتخاذ تدابير لتزويد أطفال المدارس باللوازم الأساسية للتدريب أن يساعد في تعويض الأسرة عما تتكبده من خسائر في دخلها أو في تحمل تكاليف إضافية نتيجة دفع الرسوم المدرسية.

الحق في العمل

٥٣- اقترحت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع تعديل عنوان البند الفرعي المتعلق بالحق في العمل لتصبح: "الحق في الحصول على عمل". وكررت منظمة العمل الدولية نفس الشيء في الحلقة الدراسية وأضافت أن الظروف العادلة والمؤاتية وحرية تكوين الجمعيات هي من بين بعض القضايا الهامة للغاية في رأي منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بضمان حقوق الفقراء[٢١]. وعكست المناقشة التي عقدتها المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٨ الميل إلى اختيار العنوان "الحق في العمل وفي عمل كريم والحق في الضمان الاجتماعي".

٥٤- وأبدى مجيبون آخرون ملاحظات متعددة بشأن قضايا تتعلق بالقضاء على عمل الأطفال[٢٢]، وممارسة البغاء قسراً، وبغاء الأطفال، والاتجار بالبشر[٢٣]، وشبكات الأمن، والحماية الاجتماعية للأشخاص في القطاع غير

---

(٢١) تطوعت منظمة العمل الدولية بتقديم صياغة أكثر تماسكاً لهذا البند.

(٢٢) كمال صديقي، منظمة "كير" الدولية، ومشاورة المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٨، والمشاورة مع الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.

(٢٣) المقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمشاورة مع الأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر مدقع.

الرسمي الذين يعيشون في حالة فقر مدقع[٢٤]. وفضلاً عن ذلك، أشار أرني توستنسن ومشاورة المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٨ إلى الحاجة إلى الإشارة بصورة أكثر اتساقاً إلى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، والتزامات الدول بشأن الحق في العمل.

دال – البند ٣

التزامات الدول والتعاون الدولي

٥٥- لاحظت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع وفاوتر فانديلهول أن البند الفرعي المتعلق بالتعاون الدولي ينبغي أن يستند إلى أساس مكين في التفسير ذي الحجية الذي تقدمه هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان إلى عمل الباحثين في هذا المجال. ولُفت الانتباه إلى المادة ٢-١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعليقين العامين رقمي٣ و٤ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والملاحظات الختامية ذات الصلة التي أبدتها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

واجبات ومسؤوليات الكيانات العامة والخاصة في القضاء على الفقر

٥٦- اقترحت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والفقر المدقع أن يكون عنوان البند الفرعي المتعلق بواجبات ومسؤوليات الكيانات العامة والخاصة في مكافحة الفقر بـ "واجبات الجهات الفاعلة من غير الدول". وسلطت الضوء على أن مشروع المبادئ التوجيهية يتجاهل حالياً موضوع مسؤوليات المشاريع التجارية الوطنية وعبر الوطنية. وعلى الرغم من أن قانون حقوق الإنسان الدولي يلزم تقليدياً الدول لا الشركات أو المشاريع التجارية، فإن هناك أدلة متزايدة على تحرك القانون الدولي في هذا المجال لكي يسد هذه الثغرة القانونية ويتناول قضايا سلوك الشركات ومسؤوليتها. وبإمكان مشروع المبادئ التوجيهية أن يؤدي دوراً في تقديم اقتراحات بشأن الطريقة التي يمكن أن تتبعها الدول أو التي يجب عليها أن تتبعها لوضع قوانين تتعلق بتجاوزات شركات المشاريع التجارية.

٥٧- واقترحت إعادة صياغة مشروع المبادئ التوجيهية بشكل يراعي التطورات الفقهية المتعلقة بمسؤولية الشركات والمنظمات الدولية، من بين جهات أخرى، حيال موضوع الفقر المدقع.

ثالثاً – المناقشة المتعلقة بالسبيل للمضي قُدماً

٥٨- عُقد في الجلسة الختامية للحلقة الدراسية اجتماع عن السبيل للمضي قُدماً بهدف اعتماد مبادئ توجيهية عن الفقر المدقع وحقوق الإنسان. واقترحت حكومة فرنسا التصرف في إطار دورها كإحدى الدول التي شاركت في تقديم القرار ٢٧/٧ بأن تسند الحملة في مجال حقوق الإنسان إلى الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع مهمة مراجعة مشروع المبادئ التوجيهية بحيث تراعي نتائج المشاورات التي تمت حتى الآن ونتائج الحلقة الدراسية. كما يمكن للخبيرة المستقلة أن تقرر أيضاً إجراء مشاورات ختامية إضافية، إذا رأت ضرورة

---

(٢٤) مشاورة المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠٠٨ ودافيد غوردون.

ذلك. ويمكن في مرحلة لاحقة وبعد أن تقدم الخبيرة المستقلة النص المنقح إلى المجلس أن يتخذ المجلس قرار آخر بشأن السبيل للمضي قُدماً.

٥٩- وحظي الاقتراح الذي قدمته حكومة فرنسا بدعم الغالبية الساحقة من الحكومات التي أخذت الكلمة، ولا سيما بلجيكا، والبرازيل، وشيلي، وبيرو، وسويسرا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. كما أيد الاقتراح كل من التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، بالنيابة عن مجموعة المنظمات غير الحكومية البالغ عددها إحدى عشرة منظمة.

٦٠- ونظراً إلى هذه الاستجابة الجماعية، شكرت الخبيرة المستقلة جميع المشاركين على ثقتهم، واعترفت في الوقت ذاته بالمهمة العسيرة المتمثلة في التوفيق بين هذا العدد الكبير من التعليقات والمدخلات الثرية. وأشارت إلى استعدادها من حيث المبدأ لقبول المهمة إذا ما قرر المجلس ذلك، وذلك بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأعربت عن أملها في أن تتلقي من الدول والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الحركات الاجتماعية التعاون والمساعدة.

Annex 1

LIST OF RESPONDENTS

Member States

Algeria	1st consultation - 2007	Iraq	1st consultation
Argentina	1st consultation	Ireland	2nd consultation
Austria	2nd consultation - 2008	Italy	1st consultation
Belgium	1st consultation	Libyan Arab Jamahiriya	1st consultation
Chile	2nd consultation	Mexico	1st and 2nd consultations
Colombia	1st consultation	Morocco	2nd consultation
Costa Rica	1st consultation	Philippines	1st consultation
Croatia	1st consultation	Romania	1st consultation
Dominican Republic	1st consultation	Rwanda	1st consultation
Finland	2nd consultation	Switzerland	1st and 2nd consultations
France	1st and 2nd consultations	Trinidad and Tobago	1st consultation
Georgia	1st consultation	Yemen	1st consultation
Greece	2nd consultation		

United Nations agencies and intergovernmental organizations

European Committee for Social Cohesion	2nd consultation
Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)	1st consultation
Department of Economic and Social Affairs of the Economic and Social Council	1st consultation
United Nations Development Programme (UNDP)	2nd consultation
World Trade Organization	1st consultation 2nd consultation

United Nations treaty body experts

Kamal Siddiqui, member of the Committee on the Rights of the Child	2nd consultation
Zdzislaw Kedzia, newly appointed member of the Committee on Economic Social and Cultural Rights	2nd consultation

United Nations special procedures mandate holders

Anand Grover, Special Rapporteur on the right to health	2nd consultation
Arjun Sengupta, former independent expert on human rights and extreme poverty	1st consultation
Asma Jahangir, Special Rapporteur on freedom of religion or belief	2nd consultation
Catarina de Albuquerque, Special Rapporteur on the right to water	2nd consultation
James Anaya, Special Rapporteur on indigenous people	2nd consultation
Maria Magdalena Sepúlveda, independent expert on human rights and extreme poverty	2nd consultation
Manfred Nowak, Special Rapporteur on torture	2nd consultation
Walter Kälin, Special Representative of the Secretary-General on the human rights of internally displaced persons	2nd consultation

National human rights institutions and other national bodies

Canadian Human Rights Commission	1st consultation
Tunisian Higher Committee on Human Rights and Fundamental Freedoms	2nd consultation
National Consultative Commission on Human Rights, France	2nd consultation
Supreme Court of France	2nd consultation
Human Rights Commission of Malaysia	1st consultation
National Center for Human Rights, Jordan	2nd consultation
National Human Rights Commission of Mexico	1st consultation
South African Human Rights Commission	1st consultation
Office of the Ombudsman of Croatia	1st consultation
Ukrainian Parliament Commissioner for Human Rights	2nd consultation

Non-governmental organizations

Associazione ONG Italiane	1st consultation
Bahá'í International Community	2nd consultation
Care International	1st consultation
Caritas International	2nd consultation
Centre Europe-Tiers Monde	1st consultation
Centre on Housing Rights and Evictions (COHRE)	2nd consultation
Comité Quart Monde Européen	1st consultation
Equal Opportunities Commission	1st consultation
Franciscans International	2nd consultation

HelpAge International	1st consultation
International Catholic Child Bureau	2nd consultation
International Council of Women	2nd consultation
International Federation of Social Workers	1st and 2nd consultations
International Movement ATD Fourth World	1st and 2nd consultations
Light for the World	1st consultation
Lutheran World Federation	2nd consultation
Marangopoulos Foundation for Human Rights	1st consultation
Mouvement contre le Racisme et pour l'Amitié entre les Peuples	1st consultation
NGO Committee on Social Development	1st consultation
Pax Romana	2nd consultation
Romania Avocatul Paporului	2nd consultation
Sightsavers International	1st consultation
Volontari nel mondo - FOCSIV	1st consultation
World Alliance for Citizen Participation	2nd consultation
World Organization Against Torture	2nd consultation

Other relevant stakeholders

Arne Tostensen Dr., Chairman, Michelsen Institute	2nd consultation
Camilo Pérez Bustillo, Research Professor, Universidad Autónoma de la Ciudad de México	2nd consultation
Christoph Golay, Graduate Institute of Development Studies	2nd consultation
David Gordon, Prof., Townsend Centre for International Poverty Research, University of Bristol	2nd consultation
Edward Anderson, Dr., Lecturer in development economics, University of East Anglia	2nd consultation
Felix Kirchmeier, Programme Officer, Friedrich-Ebert-Stiftung	2nd consultation
Joseph K. Ingram, former World Bank Special Representative to the United Nations and the World Trade Organization	2nd consultation
Paula Silva Robledo, Expert in housing and urbanism	2nd consultation
Peter Townsend, Prof., London School of Economics and Political Science	2nd consultation
Rajat Khosla, Human rights lawyer, former senior research officer to the United Nations Special Rapporteur on the right to health	2nd consultation
Sarah Zaidi, Sc.D, Expert in health and human rights	2nd consultation
Treva Braun, Adviser on gender equality, Secretariat of the Pacific Community	2nd consultation
Wouter Vandenhole, Prof., University of Antwerp	2nd consultation

Annex 2

LIST OF PARTICIPANTS IN THE SEMINAR HELD ON 27 AND 28 JANUARY 2009 IN GENEVA

A. Participants

Member States

Albania	H.E. Mr. Sejdi Qerimaj Mr. Erwin Nina
Andorra	Ms. Gesse Mas Montserrat
Argentina	Mr. Gonzalo Jordan
Austria	Ms. Vannessa De Bock
Azerbaijan	Ms. Samira Sajarova
Bahrain	Mr. Ahmed Budoor
Belgium	Mr. Hugo Brauwers
Chile	Mr. Alejandro Rogers Mr. Carlos Portales Mr. Luciano Parodi
Egypt	Mr. Ahmed Ihab Gamaleldin Ms. Heba Mostafa
France	Ms. Véronique Basso Ms. Cecile Vigneau
Germany	Mr. Kajetan Pradetto
Ghana	Mr. Kwabena Baah-Duodu
Greece	Mr. Mario Lyberopoulous
Haiti	Mr. Frantz Dorsainville
India	Mr. Mozua Mopoliteno
Ireland	Ms. Amy Mcardle
Japan	Mr. Akira Matsumoto
Laos (People's Democratic Republic of)	Mr. Phay Phanthavone
Luxemburg	Mr. Jean Feyder Ms. Christine Goy
Morocco	Ms. Hassane Boukili
Netherlands	Mr. Marjanke Jager
Norway	Ms. Anne Viken
Panama	Mr. Jorge Corrales
Peru	Mr. Carlow Sibille
Philippines	Mr. Jesus Enrique Garcia
Portugal	Mr. Pedro Rodrigues
Romania	Mr. Nicolae Blindu
Singapore	Mr. York Chor Tan
Switzerland	Ms. Natalie Erard Mr. Nicolas Chamorel
Syrian Arab Republic	Mr. Abdulmonem Annan
Turkey	Mr. Ali Onaner
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland	Mrs. Rebecca Sagar Ms. Melanie Hopkins
Venezuela (Bolivarian Republic of)	Mr. Felix Peña
Yemen	Mr. Nagib Hamim Mr. Walid Alethary

United Nations agencies and intergovernmental organizations

International Labour Office (ILO), Représentation Permanente de l'Organisation Internationale de la Francophonie, United Nations Non-Governmental Liaison Service (NGLS), United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), World Health Organization (WHO), World Trade Organization

Observers: European Commission, Holy See

United Nations treaty bodies experts

Mr. Kamal Siddiqui, member of the Committee on the Rights of the Child

Mr. Hatem Kotrane, member of the Committee on the Rights of the Child

United Nations Special Procedures mandate holders

Ms. Maria Magdalena Sepúlveda, independent expert on the question of human rights and extreme poverty

Mr. Anand Grover, Special Rapporteur on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health

Mr. Cephas Lumina, independent expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of human rights, particularly economic, social and cultural rights

N.B.: Statement read on behalf of Ms. Gay MacDougall, independent expert on minority issues

National human rights institutions and other national bodies

Tunisian Higher Committee on Human Rights and Fundamental Freedoms

Consultative Council of Human Rights of Morocco

Egyptian Council for Human Rights

Iranian Islamic Human Rights Commission

Non-governmental organizations

Baha'i International Community, Basque indigenous people, Caritas internationalis, Centre de Formation et d'Appui aux Initiatives locales, Centre on Housing Rights and Evictions (COHRE), Centro Educativo social intetral nico Indigena (CESIDEI) , CIVICUS, Forum Asia, Franciscans International, Geneva Institute for Human Rights, International Council of Women, International Federation of Social Workers, International Movement ATD Fourth World, Lutheran World Federation, Massai Experience, Michelsen Institute, Nurses Across the Borders, Organización Nación Aymara, Oxfam International, Pax Romana, World Alliance for Citizen Participation, World Organization against Torture

Other relevant stakeholders

Professor Arne Tostensen, Chr. Michelson Institute; Mr. Christoph Golay, Graduate Institute for Development Studies, Geneva; Mr. Joseph Ingram, Advisory Board of the Non-Profit Consulting and

Support Group; Professor Peter Townsend, London School of Economics and Political Science; Ms. Mary Lou Ingram, former World Bank

B. Chairs and speakers

Chairs (by order of intervention)

Mr. Jean-Baptise Mattei, Ambassador of France

Ms. Marcia V.J. Kran, Director, Research and Right to Development Division, OHCHR

Mr. Mac Darrow, Coordinator, Millennium Development Goals Unit, OHCHR

Ms. Magdalena Sepúlveda, independent expert on the question of human rights and extreme poverty

Mr. Anand Grover, Special Rapporteur on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health

Ms. Maarit Kohonen, Coordinator, Human Rights and Economic Issues Unit, OHCHR

Mr. Sejdi Qerimaj, Ambassador of Albania

Mr. Hugo Brauwers, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission of Belgium, Geneva

Speakers (by order of intervention)

Ms. Kyung-wha Kang, United Nations Deputy High Commissioner for Human Rights

Mr. Alberto J. Dumont, Ambassador of Argentina and Vice-President of the Human Rights Council

Mr. José Bengoa, member of the Advisory Committee of the Human Rights Council

Ms. Magdalena Sepúlveda, independent expert on the question of human rights and extreme poverty

Mr. Alfonso Barragués, Millennium Development Goals Unit, OHCHR

Mr. Thomas E. McCarthy, Special Adviser, World Organization against Torture

Ms. Silvia Velasco Quispe, street vendor, Cusco, Perú

Mr. Bernard Mourgeon, Lyon, France

Dr. Margot E. Salomon, seminar rapporteur and OHCHR Consultant, London School of Economics and Political Science

---